

## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

م.د. باسم خميس عبيد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

### المستخلص

يعكس الناتج المحلي في اي بلد حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات من قبل مواطني البلد والاجانب المقيمين خلال فتره سنة ويعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية السلعية والتوزيعية والخدمية في تكوين الناتج . والناتج المحلي في العراق كمؤشر يهيمن في تكوينه الناتج النفطي الى جانب مساهمة القطاع الخدمي ، اذ ان الناتج المحلي الاجمالي هو ناتج ريعي بامتياز وقد تعرض الناتج المحلي في العراق الى سلسلة انخفاضات متوالية بسبب اهتزازات السوق النفطية خلال فترة الحصار الاقتصادي من جهة وتوقف مستلزمات الانتاج المستوردة ، وعدم وصولها الى القطاعات السلعية الانتاجية من جهة ثانية والذي ينعكس في ارتفاع حجم البطالة في الاقتصاد العراقي ، لذا فان الاستخدام مؤشر يعكس الزيادات في الناتج المحلي، وان نقص الاستخدام وتعطل قوة العمل يعكس بالضرورة زوال الغطاء السلعي الانتاجي كمكون للناتج المحلي، وتعد البطالة في العراق من اخطر المشكلات الاقتصادية وتعود جذورها الى مايزيد عن ربع قرن ، واختلفت اشكالها باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية شهدتها العراق ، اذ ان الاسباب الحقيقية لظاهرة نقص الاستخدام تعود الى تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد تنمية في السبعينات الى اقتصاد حرب في الثمانينات والى اقتصاد مضاربة مالية في التسعينات والى اقتصاد القطاع العام الطارد للقطاع الخاص والمعزز لظاهرة البطالة المقنعة والاستخدام الناقص في الالفية الثالثة . ختاماً ان المعدلات العالية للبطالة تعبر عن فشل اداء السوق المحلي ، وان المعدلات العالية للبطالة شهدت ارتفاعاً تدريجياً ولم تتناقص، ويدل ذلك على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي على الرغم من السياسات المالية التوسعية .

**المصطلحات الرئيسية للبحث /** الناتج المحلي الاجمالي ، الناتج المحتمل ، الناتج الفعلي ، أثر الموارد ، اثر الاتفاق ، قانون أوكن ، التوظيف الكامل .



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 96 المجلد 23

الصفحات 280-301



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

### المقدمة

ان اتجاهات تطور الاقتصاد العراقي هي اتجاهات غير متسقة وتحمل خصائص مختلفة في الامكانيات والاهداف والمشكلات والاداء العام وان الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي عمقت من مشكلة نقص الاستخدام والذي انعكست في تدهور مستويات الناتج المحلي الاجمالي وبلوغه معدلات نمو سالبة على الرغم من المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في تكوين الناتج اضافة الى القطاع الخدمي الهامشي في تكوين هذا الناتج ، الا ان تعثر القطاع النفطي في الانتاج والتصدير كما عكسته سنوات الحصار الاقتصادي المناقضة لسنوات الوفرة المالية سبب رئيسي في توقف الانشطة الاستثمارية في الاقتصاد بسبب نقص الموارد المالية الريعية وما تشكله من ثقل في استراتيجيات الانفاق الحكومي والموازنة العامة بالاجمال اذ يساهم قطاع النفط كمعدل في ايرادات الموازنة العامة يتراوح ما بين 68%\_98% كما تشير معظم الدراسات الاقتصادية الى ذلك ، لذا يؤثر قطاع النفط وموارده المالية في قدرة الانفاق الحكومي الاستثماري على استيعاب قوة العمل العاملة حسب المنطق الاقتصادي الكينزي .

**مشكلة البحث :** يعاني الاقتصاد العراقي من ارتفاع في مستويات البطالة بسبب تدهور قطاعي الزراعة والصناعة والذي انعكس بشكل انخفاض في نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي مما تستدعي الضرورة الى معالجة مشكلة البطالة من خلال تنويع مصادر الدخل التي ترفع من معدلات الاستخدام .

**فرضية البحث :** لا توجد علاقة قصيرة و طويلة الاجل بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

**أهمية البحث :** تتبع أهمية البحث في تقصي العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي ومعدلات البطالة .

**هدف البحث :** تسليط الضوء على العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي النفطي وبين معدل البطالة من جهة والعلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وبين معدل البطالة من جهة ثانية.

**حدود البحث :** يتناول البحث واقع الاقتصاد العراقي للفترة من (1990-2014)

**منهجية البحث :** استخدم الباحث اسلوب التحليل الوصفي والتحليل البياني والقياسي لاثبات فرضية البحث.

**هيكلية البحث :** قسم البحث الى ثلاث مباحث ، اذ تم التطرق في المبحث الاول الى الاطار النظري التحليلي للناتج المحلي الاجمالي والبطالة بينما تناول المبحث الثاني مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) ، فيما كان حصة المبحث الثالث تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين معدلات النمو في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة .

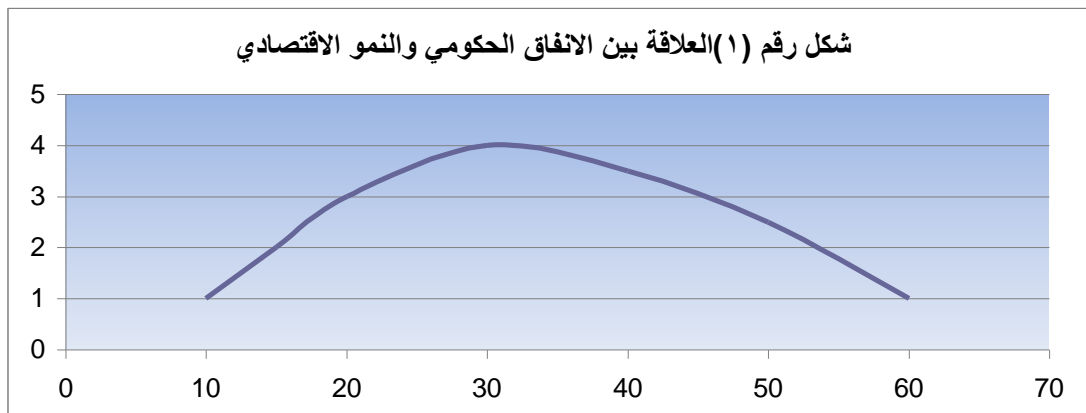


## المبحث الاول / الاطار النظري التحليلي للناتج المحلي الاجمالي والبطالة :

### المطلب الاول : الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product

يقصد بالناتج المحلي الاجمالي أجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية ( تامة الصنع ) التي تقوم دولة ما بأنتاجها خلال عام ، اي هو المقدار الذي يتحدد نتيجة لقيامنا بتطبيق المقياس النقدي لتقييم مجمل السلع والخدمات على اختلافها.( ساملسون و نوردهاوس ، 2006 ، 451 ) ، ويعرف ايضاً بأنه القيمة النهائية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية القابلة للقياس النقدي خلال فترة زمنية معينة (Vasudevan,2007,10) . ويعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي حيث يقيس كفاءة الاداء الاقتصادي وتطور مستوى الدخل الذي يمكن ان يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع لذا يعد النمو الاقتصادي احد المتغيرات المهمة التي تؤدي الى خفض البطالة في الاقتصاد القومي ، لذا رفع مستوى الناتج يتطلب توافر المزيد من عوامل الانتاج فضلاً عن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من اليد العاملة ومن ثم فإن زيادة معدل النمو الاقتصادي يترتب عليه زيادة مستوى التشغيل وبالتالي سيؤدي الى خفض نسبة العاطلين عن العمل ، وان مرونة العمل بالنسبة للناتج تعتبر مؤشراً مهماً لقياس اثر النمو الاقتصادي على العمل ، لذا يطلق على الناتج القومي الذي يدفع بزيادة بسيطة في معدل التضخم ويكون معدل نموه مستقر عند نقطة طبيعية بالناتج القومي الطبيعي.( الجنابي ، 2014 ، 157 ) .

ويمثل أجمالي الناتج المحلي المحتمل أعلى كميات الانتاج التي يمكن ان يحققها الاقتصاد مع المحافظة على استقرار الاسعار ويسمى أجمالي الناتج المحلي المحتمل (Potential GDP) بمستوى التوظيف الكامل وعندما يعمل الاقتصاد في ظل الناتج المحتمل تنخفض معدلات البطالة ويرتفع الانتاج ويتم تقييم الناتج المحتمل وفقاً للسعة الانتاجية للاقتصاد التي تعتمد على عناصر الانتاج المتاحة بالإضافة الى الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية للاقتصاد ككل ويتجه (Potential GDP) الى النمو ببطء لان عناصر الانتاج في الامد الطويل تتغير ببطء ايضاً. ( ساملسون و نوردهاوس ، 2006 ، 433 ) وأنقسم واضعي السياسات الاقتصادية بشأن ما اذا كان توسيع الانفاق الحكومي يساعد او يعرقل النمو الاقتصادي ، اذ أن برامج الانفاق الاستهلاكي الحكومي توفر السلع العامة مثل التعليم والبنية التحتية والدفاع والامن وهناك من يعتقد ان الزيادة في الانفاق الحكومي يمكن ان يعزز النمو الاقتصادي الى حد معين لان الارتفاع الكبير في الانفاق الحكومي يقوّض النمو الاقتصادي الذي يبدأ بعدها بالانخفاض تدريجياً كلما زاد الانفاق الحكومي عن طريق تحويل موارد إضافية من القطاع الانتاجي الى انفاقاً استهلاكياً والشكل ادناه يوضح مستويات النمو في GDP مع مستوى الانفاق الحكومي .





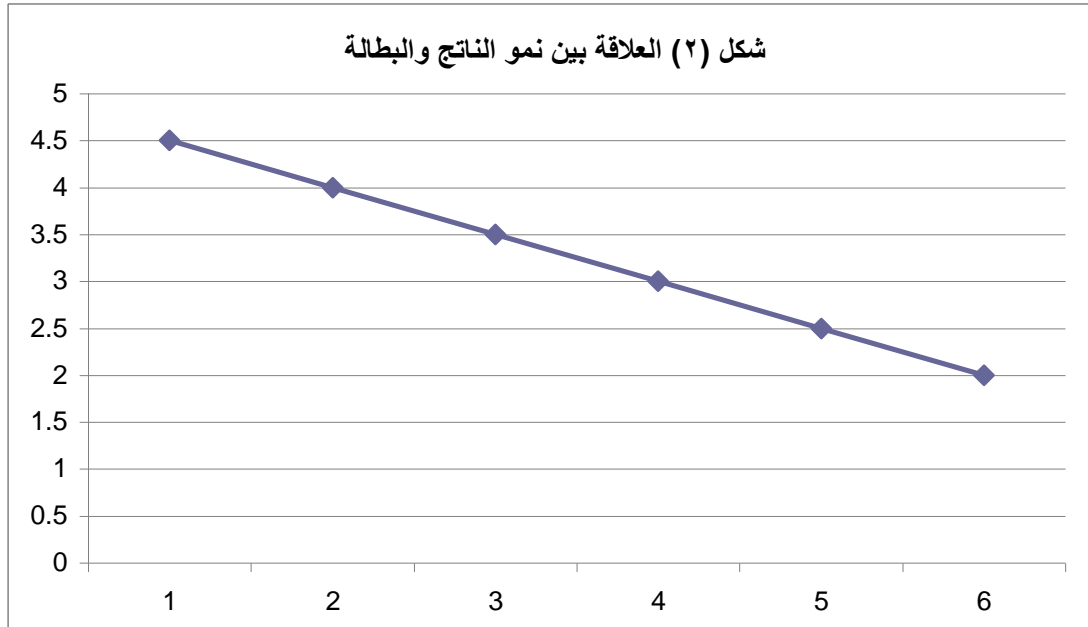
## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

ويوضح الشكل ان المستويات الدنيا جدا من الانفاق الحكومي ستعيق النمو الاقتصادي ويبدأ النمو الاقتصادي بالارتفاع عندما تمول الدول الحاجات الاساسية ، فعند هذه النقطة فوائد الانفاق الحكومي تفوق تكاليف الانفاق الحكومي ، وبعد النقطة المثلى للانفاق يكون الانفاق الحكومي عبئاً وتصبح الحكومة كبيرة جدا ويؤدي سوء توزيع النفقات وتخصيص الموارد الاقتصادية وانخفاض الكفاءة النسبية عندها يقلل الانفاق الحكومي الحافز لزيادة الانتاجية ويدعم بشكل غير مباشر الى رفع معدلات البطالة وتصبح الانتاجية لا تحدد دخل الفرد وعند هذه النقطة تتجاوز تكاليف الانفاق الحكومي منافع الانفاق الحكومي ويدعى المنحنى الذي يعكس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومستويات الانفاق الحكومي بمنحنى ران ( Rhan Curve ) . ( عبد القادر ، 2010 ، 354 ) .

يتضح مما تقدم ان زيادة معدلات النمو الاقتصادي تخفض من معدلات البطالة الى حد معين وان الزيادة في معدلات البطالة يعود الى التزاحم بين القطاع العام والقطاع الخاص مما يؤثر سلباً على تخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة اقتصادية .

وهناك بعض الادبيات الاقتصادية التي تشير الى علاقة نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل البطالة وأشهرها قانون أوكن ( Okun\*s Law ) ( آرثر أوكن : رئيس المجلس الاقتصادي الاستشاري في عهد الرئيس جونسون ) الذي يقرر أن معدل البطالة يرتفع بمقدار نقطة واحدة عند كل هبوط لمستوى الناتج بمقدار نقطتين منويتين مقارنة بمستوى الناتج المحلي الاجمالي المحتمل في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة ومعنى ذلك اذا هبط مستوى الانتاج في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بمقدار نقطتين فإن معدل البطالة سيرتفع بمقدار نقطة مئوية واحدة والشكل ادناه يوضح العلاقة العكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة. ويأخذ قانون أوكن الصيغة الرياضية الاتية : ( خليل ، 1994 ، 64-65 )

$$(U_A - U_P) = -0.5 (Y_A - Y_P)$$



وتتمثل أهم النتائج المنطقية لقانون أوكن في أنه يتعين أن ينمو معدل GDP الفعلي بنفس سرعة نمو GDP المحتمل للحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم وبعبارة أخرى يتعين ان يواصل GDP الفعلي سرعة نموه حتى يتسنى الحفاظ على إستقرار معدل البطالة الفعلي من دون ان يرتفع فوق المستوى الطبيعي للبطالة ، بالإضافة الى ذلك وبهدف تخفيض معدل البطالة الفعلي عن معدل البطالة الطبيعي يتعين ان ينمو معدل GDP الفعلي بمستوى اعلى من معدل نمو GDP المحتمل في ظل الاستخدام الكامل للموارد. ( ساملسون و نوردهاوس ، 2006 ، 690 )



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

لذا يوفر قانون أوكن الرابطة الحيوية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ويسلط الضوء على الصلة الرابطة بين التحركات القصيرة الامد لمعدل GDP الفعلي والتغيرات التي تطرأ على سوق العمل ، وحسب هذا القانون فإن فجوة الناتج الموجبة تساوي فجوة بطالة سالبة والعكس صحيح يعني هذا انه عندما الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل فإن معدل البطالة الفعلي يقل عن المعدل البطالة الطبيعي والعكس صحيح حسب العلاقة الرياضية لقانون أوكن .

### المطلب الثاني : البطالة Unemployment

لقد أهتمت المدارس الاقتصادية الرئيسية اهتماماً بالغاً بموضوع البطالة وأعطت كل مدرسة وصفها لعلاج موضوع البطالة ، فقد أوضحت المدرسة الكلاسيكية أن توازن التوظيف الكامل هو التوازن المستقر والحالة الطبيعية في الاقتصاد القومي وأن أي مستوى دون مستوى التوظيف الكامل هو توازن غير مستقر وان العلاج السحري لبطالة الموارد الاقتصادية هو مرونة الاسعار والاجور التي تدفع بالمنافسة بين العمال حتى الوصول الى المستوى الامثل للتوظيف الكامل . اما المدرسة الكينزية فقد استخدمت فكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير مشكلة البطالة وأكدت على ان نقص الطلب الكلي وعدم التطابق بين الادخار المرغوب والاستثمار المرغوب هي اسباب رئيسة لبطالة الموارد الاقتصادية وان الحل لمشكلة التوظيف الناقص هو بدخول الدولة واستخدام سياسات تدخلية ، اما المدرسة النقودية فقد أوضحت ان البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية وان العمال يتعطلون بحض اردادهم لانهم يطالبون بأجور اعلى من الاجور السائدة بناءً على توقعاتهم التضخمية ، اما البطالة الاجبارية لا مكان لها على الاطلاق في تحليلات المدرسة النقودية وان العلاج السحري للبطالة يتم من خلال مرونة الاسعار والاجور وترك الاقتصاد يصح نفسه بنفسه . ( أيدجمان ، 1999 ، 409-413 ) . ويتميز المنهج الكينزي بالتركيز على مشكلة البطالة إذ شدد على ان حصول البطالة في الامد القصير يعود الى نقص الاستثمارات نتيجة التوقعات المتشائمة ، وأن المساومة والتفاوض حول الاجور هي الكفيلة بمعالجة مشكلة البطالة وهذا الى حد ما صعب عند التطبيق بين قطاع الاعمال وبين النقابات وبالتالي من الصعب الوصول الى هدف الاستخدام الكامل ( Welfens,2010,193 )

مما تقدم يتضح ان المدارس الاقتصادية منقسمة حول موضوع البطالة في اطار تشخيص المشكلة وتقديم الحل فالمدرسة الكلاسيكية والنقودية ترى ان البطالة هي اختيارية وان وجود البطالة يعود الى انخفاض مستوى المرونة للاسعار والاجور ومدى توقع الافراد لمستويات الاجور والاسعار وان الحل يكمن في ترك الاقتصاد يعمل على تصحيح مسار الدورة الاقتصادية ومعالجة الانحرافات في الناتج المحلي الاجمالي الفعلي عن الناتج المحلي الاجمالي المحتمل اي التعديلات المكيفة اما المدرسة الكينزية فتري ان المشكلة تعود الى انحراف في مستويات الاستثمار المرغوب عن مستويات الادخار المرغوب مما ولد انخفاضاً في مستوى الطلب الكلي الفعال عن مستوى العرض الكلي المتاح فتحدث دورة اقتصادية غير مرغوبة فتسببت بتعطل القوى العاملة والحل يكمن بسياسات تدخلية وليست تكيفية تمكن من تصحيح الاوضاع الاقتصادية بسرعة .

وتصنف البطالة الى ثلاث انواع رئيسية : (أوسيلفان وآخرون ، 2014 ، 158-159 )

1- البطالة الدورية ( Cyclical Unemployment ) : وهي البطالة التي تحدث نتيجة حدوث دورات اقتصادية وانحراف الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل حيث تقل البطالة الدورية عندما يزداد الناتج الفعلي بمعدل يفوق الناتج المحتمل الذي يتميز بالثبات وتزداد البطالة عندما يقل الناتج الفعلي بمعدل دون معدل الناتج المحتمل ، بعبارة اخرى تزيد نسبة البطالة الدورية عندما ينخفض اجمالي الناتج المحلي الحقيقي او ينمو بمعدل اقل من المعدل الطبيعي للبطالة .

2- البطالة الاحتكاكية ( Frictional Unemployment ) وهي البطالة التي تحدث بصورة طبيعية في ظل النشاط الاقتصادي المعتاد وتنشأ هذه البطالة كنتيجة لاستغراق العاملين بعض الوقت حتى يتسنى لهم الحصول على العمل المناسب ، او عند قيام الافراد بتغيير وظائفهم والانتقال الى مكان معين للبحث عن وظيفة عمل اخرى .

3- البطالة الهيكلية ( Structural Unemployment ) وتحصل هذه البطالة عندما تبدأ القطاعات الاقتصادية في تسريح العمال بسبب عدم ملائمة مهاراتهم وكفائتهم مع التطورات الحاصلة في الانتاج .



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]

ومن الجدير بالذكر ان المعدل الطبيعي للبطالة يتكون من الانواع الثلاثة التي ذكرناها وبتعبير أدق ان معدل البطالة الطبيعي يتكون من البطالة الاحتكاكية والهيكلية عندما يكون معدل البطالة الدورية تساوي صفر، بمعنى ان المعدل الطبيعي للبطالة لا يمكن ان يكون صفرًا . أن المعدل الطبيعي للبطالة هو المعدل الذي تكون عنده القوى المؤثرة في صعود وهبوط الاسعار في حالة توازن وبحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم او انخفاضه واذا ساد الاقتصاد القومي معدل البطالة الطبيعي اي عندما يكون معدل البطالة المتحقق مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي (  $U_A = U_N$  ) يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل ( Full Employment ) وفي حالة توازن وطبقاً لنظرية المعدل الطبيعي للبطالة فإن المعدل الذي يتسق مع استقرار معدل التضخم هو المعدل الطبيعي للبطالة ، وأن منحني فيليبس في الامد الطويل وفق نظرية المعدل الطبيعي للبطالة يجب ان يأخذ شكلاً راسياً ( زكي ، 1998 ، 378 ) . ويقدر تعلق الامر في البحث ركز الاقتصاديون كثيراً على البحوث التطبيقية في تناولهم للعلاقة بين البطالة والتضخم ففي سنة 1958 قام الاقتصادي (A.W.Philips) بنشر بحثه عن العلاقة بين البطالة والاجور النقدية واوضح انه كلما زادت معدلات الاستخدام زادت معدلات الاجور النقدية اي العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم ، ويساعد منحني فيليبس فهم سبب تفاؤل الاقتصاديين خلال الستينيات حول إمكانية خفض معدل البطالة مع السماح بمعدل معتدل للتضخم . ( جوارتيني ، 1999 ، 448-449 ) .

### المبحث الثاني / تحليل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي والبطالة في العراق .

#### المطلب الاول : الناتج المحلي الاجمالي 1990-2003 .

يعكس الناتج المحلي في اي بلد حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات من قبل مواطني البلد والاجانب المقيمين خلال فتره سنة ويعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية السلعية والتوزيعية والخدمية في تكوين الناتج . والناتج المحلي في العراق كمؤشر يهيمن في تكوينه الناتج النفطي الى جانب مساهمة القطاع الخدمي ، اذ ان الناتج المحلي الاجمالي هو ناتج ريعي بامتياز ، وقد تعرض الناتج المحلي في العراق الى سلسلة انخفاضات متوالية بسبب اهتزازات السوق النفطية خلال فترة الحصار الاقتصادي من جهة وتوقف مستلزمات الانتاج المستوردة ، وعدم وصولها الى القطاعات السلعية الانتاجية من جهة ثانية والذي ينعكس في ارتفاع حجم البطالة في الاقتصاد العراقي .

ان العقد التسعيني وما بعده لغاية 2003 هو عقد الحصار المقيد لأمكانات الاقتصاد العراقي المادية والبشرية في محاولة النهوض من جديد بأقتصاد شهد أختلالات هيكلية خطيرة في الهيكل الاقتصادي وباتت مسألة تقليل الاعتماد على النفط بعد تقييد واشراف الامم المتحدة للصادرات النفطية مسألة ملحة لصناع القرار الاقتصادي في العراق وتنويع مصادر توليد الدخل المحلي كطريق ضروري للسير به في مكافحة البطالة الناشئة (عبيد ، 2013 ، 58)

ويرى احد الباحثين ان الحصار الاقتصادي أدخل الاقتصاد العراقي بصدمة سلبية في العرض الكلي والتي تؤثر بانتقال منحني العرض الكلي الى اليسار، منوهاً في ذات الوقت ارتفاع في مستويات الاسعار وانخفاض في مستويات الانتاج وكلما كانت قوة الصدمة اكبر كانت التوقعات التضخمية اكبر فضلاً عن تضخم ركودي اعمق وكان صدمة العرض ناتجة عن انقطاع الاستيرادات من مستلزمات الانتاج وانخفاض خزين راس المال بسبب الحرب وتحطيم البنية التحتية وهذه المتغيرات تلعب دوراً محورياً في داله الانتاج الكلية ، اضافة الى انعكاس قوة الصدمة في توقف الايرادات النفطية واستيرادات السلع الاستهلاكية وتدهور معدلات التبادل التجاري. ( الجابري ، 1995 ، 57 ) ، وعليه يمكن اختزال مشهد الحصار الاقتصادي وحجم الآثار السلبية على بنية الاقتصاد الوطني في النقاط الاتية: (عبد العزيز، 2002، 262)

1- توقف شبه كامل في الصادرات ولا سيما النفط الخام الذي يشكل المورد الرئيس لعائدات البلد من العملات الاجنبية مما خلق مصاعب جدية امام ميزان المدفوعات وادى الى استنفاد احتياطات العراق من العملات الاجنبية.



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

- 2- تجميد ارصدة العراق في البنوك الخارجية وتقيده قدرته على الاستيرادات حتى بالنسبة للمواد المسموح بها كالمواد الغذائية والادوية وسبب تجميد الارصدة الخارجية ضعف القدرة التمويلية اللازمة لمواجهة متطلبات الانفاق ، الامر الذي دفع بالحكومة العراقية الى التمويل بطريقة الاصدار النقدي الجديد والذي انعكس في ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة العملة.
- 3- التعطل شبه الكامل للمؤسسات والمعامل الانتاجية بسبب الحرب ونتائجها التي تمثلت بتوقف توريد العراق لاحتياجاته من مستلزمات الانتاج.
- 4- انخفاض كبير في معدلات الانتاجية للاستثمارات القائمة 0
- 5- تدمير الحلقات الاساسية للمنشآت النفطية، الامر الذي ادى الى حدوث شلل تام في الانتاج النفطي.
- 6- توقف وتلكو العمل في البرامج الاستثمارية في بداية فرض الحصار، وتوجه نحو اعادة اعمار ما دمرته الحرب وتشغيل ما يمكن تشغيله من الطاقات الانتاجية (0) اذ بلغت نسبة تشغيل الطاقة الانتاجية (30%) في القطاع الصناعي خلال حملة اعادة الاعمار.

جدول (1) مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة (2007=100) للمدة 1990-2003

السنوات	بالاسعار الجارية GDP (1)	بالاسعار الثابتة GDP 2007=100(2)	GDP معدل نمو بالاسعار الثابتة % (3)	بالاسعار معدل نمو GDP الجارية % (4)
1990	55926.5	78617888.1	-	-
1991	42451.6	28265405.2	-64	-24.1
1992	115108.4	37477725.8	32.6	171.2
1993	321646.9	48829665	30.3	179.4
1994	1658325.8	50711820.3	3.9	415.6
1995	6695482.9	51786921.8	2.1	303.7
1996	6500924.6	5749427.4	11	-2.9
1997	15039144	69704838.9	21.2	132.2
1998	17125847	94001921	34.9	13.5
1999	34464016	110529589	17.6	101.2
2000	50213699	112084152	1.4	45.7
2001	41314568	114128642	1.8	-17.7
2002	41022927	104917973	-8.1	-0.7
2003	29585788.6	66335848	-36.8	-27.9

المصدر : العمود ( 1-2) وزارة التخطيط - النشرات الاحصائية للسنوات 1990-2014 ( نقلأ عن أطروحة الدكتوراه للطالبة أسراء عبد فرحان 2016 ) والاعمة 3-4 من عمل الباحث .

يظهر الجدول (1) انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في بدايات حرب الخليج الاولى اذ بلغ حوالي (2826540.2) مليون دينار عام 1991 بعد ان كان حجم الناتج عام 1990 حوالي (78617888.1) مليون دينار، اي بمعدل نمو سالب بلغ (64%) ويعود هذا التدهور في الناتج الى نشوب الحرب واثرها في تدمير البنية التحتية وتوقف المعامل والمصانع عن الانتاج وارتفاع معدلات البطالة (0) وتوقف الصادرات النفطية بصورة خاصة وانخفاض الاستثمار وتراكم رأس المال وتراجع انتاج القطاعات السلعية بسبب الحظر الاستيرادي للسلع والمواد الاولية الداخلة في الانتاج (0) ومع نهاية الحرب وعودة الحياة الطبيعية عاد الناتج المحلي الاجمالي يشهد تحسناً نوعياً بسبب زيادة انتاج القطاع العام ودعم الحكومة العراقية الى القطاع الصناعي والزراعي وتحويل الغذاء المحلي الى السوق الداخلي وقد تجسد ذلك في رعاية الحكومة الى القطاع الزراعي بهدف تمويل مفردات البطاقة التموينية ، ومع اشتداد قوة الحصار الاقتصادي في عامي 1994-1995 تراجع الناتج المحلي .



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

ومع توقيع الحكومة العراقية وموافقتها على برنامج النفط مقابل الغذاء في عام 1996 بدأ الناتج المحلي يستعيد عافيته اذ قفز الناتج من معدل عام 1995 (2.1%) بحجم (51786921.8) مليون دينار الى معدل نمو (11%) عام 1996 بحجم (5749427.4) مليون دينار ويرجع هذا الامر الى زيادة الصادرات النفطية وارتفاع وتيرة الانفاق الاستهلاكي على اثر العمل بنظام البطاقة التموينية وزيادة الانتاج بسبب رفع الحظر عن استيراد مستلزمات الانتاج 0 ثم ما لبث مؤشر الانتاج ان يشهد تذبذب في معدلاته بسبب التذبذب في اسعار النفط والانتاج النفطي في العراق 0 وشهد الناتج المحلي الاجمالي اعلى نسبة انخفاض بعد تطبيق مذكرة التفاهم ورفع الخط الجزئي عام 1996 كانت في سنة 2003 اذ شهد الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سالب (36.8%) وهذا يرجع الى بدأ تشديد القيود الاقتصادية على العراق من قبل المجتمع الدولي. وتساعد سياسة التنوع الاقتصادي للهيكلة الاقتصادي وتغيير نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP لا سيما في قطاع الخدمات وصناعة بدائل الاستيراد والتصدير وتفعيل الاداء الاقتصادي الى زيادة مستويات الناتج اذ ان من المعلوم ان الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل عجز الموازنة الحكومية سيصاحبه ارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي واسعار السلع غير القابلة للتداول وبالتالي يضاعف قدرة المنتجين المحليين للسلع القابلة للتداول على المنافسة مع السلع المستوردة في ظل اغراق السوق المحلي بالسلع المستوردة وبالتالي تصبح سياسة تنوع الهيكل الاقتصادي ووجود نظام تجاري حر نسبياً وسعر صرف تنافسي شروط اساسية لازالة التشوهات السعرية المقيدة للسوق المحلي. ( درويش، 2008، 244 )

### المطلب الثاني : الناتج المحلي الاجمالي 2004-2014

ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق مقسم بين قطاع الاستخراج النفطي وقطاع الخدمات، ونلاحظ من الجدول (2) أن معدلات الناتج المحلي الاجمالي الجاري في تذبذبات عالية ويعود سبب ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب رفع الدعم الحكومي المنطلق من توجهات الخصخصة والزيادة الكبيرة في رواتب الموظفين وتقليل الانفاق الحكومي والسيطرة على العجز المالي على الصعيد الداخلي وأرتفاع أسعار النفط كمكون أساسي للناتج المحلي الاجمالي في العراق عدا عام 2009 حيث تناقص بمعدل ليصل الى 4.1% عن العام السابق وهذا يرجع الى انخفاض أسعار النفط بنسبة 72.8% اي من سعر برميل النفط البالغ \$147 نهاية تشرين الثاني من عام 2008 الى سعر برميل النفط \$40 بداية كانون الثاني 2009، ليعود مرة اخرى تصاعد نسب الناتج المحلي بسبب ارتفاع نسبي لاسعار النفط بعد نهوض الصناعات العالمية اثر خطة الانقاذ المالي من جهة واستثناء العراق من سقف التصدير النفطي لمنظمة الاوبك. وان معدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هي الاخرى متذبذبة وتقارب ذات الاسباب في تذبذباتها معدل الناتج المحلي الاجمالي الجاري باستثناء معدل الازمة المالية العالمية الذي شهد ارتفاعاً بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار، واستمر التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لينتهي في 2014 بمعدل نمو سالب (-3.9) بسبب الظروف الامنية وسقوط الموصل وخروج الكثير من حقول النفطية عن سيطرة الحكومة المركزية الى جانب انخفاض اسعار النفط العالمي لتصل الى مستويات غير مسبوقة. ان سياسة الانكشاف الاقتصادي للعراق وتوفير سلة الغذاء المحلي المستورد من الخارج من جهة وتوجهات الدولة الاتفاقية في تعظيم الاستهلاك والاستيراد على حساب كفاءة الانتاج أضرت كثيراً بالبنية الصناعية المولدة للناتج حيث تحول العراق الى بلد مرهون اقتصادياً الى الخارج بسبب الاستيراد المفرط وأرتفاع معدلات البطالة الى مستويات كبيرة وخطيرة لولا سياسة التوظيف الحكومي التي هي الاخرى في جدل واسع مع ضرورة دعم القطاع الخاص مما ترتب في نهاية المطاف الى هيمنة القيم الاسمية على معدلات الناتج في العراق.





## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]

جدول (2) مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة (100 = 2007) للفترة 2004-2014

السنوات	بالاسعار الجارية (1)	بالاسعار الثابتة 2007=100(2)	GDP معدل نمو بالاسعار الثابتة % (3)	بالاسعار الجارية % (4)
2004	53235358.7	101788449	53.4	79.9
2005	73533598.6	103568449	1.7	38.1
2006	95587954.8	109368369	5.6	30
2007	111455813	111455813	1.9	16.6
2008	155982258	119802041	7.5	34.1
2009	130643200	124659542	4.1	-16.2
2010	162064566	132731012	6.5	24.1
2011	217327107	142696722	7.5	39.1
2012	251907662	161066280	13.9	17
2013	271091778	173273046	6.6	6.6
2014	260610438	169602659	-2.1	-3.9

المصدر : العمود ( 1-2) وزارة التخطيط - النشرات الاحصائية للسنوات 1990-2014 ( نقلأ عن أطروحة الدكتوراه للطالبة أسراء عبد فرحان 2016 ) والاعمدة 3-4 من عمل الباحث.

يعاني الاقتصاد العراقي من ظاهرة المرض الهولندي والذي يقصد به الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجيء في الدخل والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة او الارتفاع الكبير لاسعار الموارد الطبيعية في الاسواق العالمية مما تجلب هذه الظاهرة اثار سلبية على القطاعات الانتاجية وبخاصة الانشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي الى تدهورها وتخفيض انتاجيتها ، ويمكن توضيح اثر المرض الهولندي في الاقتصاد من خلال اثريين هما أثر الموارد (Resources Effect) وأثر الانفاق ( Spending Effect ):

الاسدي ، 2014 ، 40-41).

حيث يتلخص أثر الموارد بأن ارتفاع أنتاجية القطاع المزدهر ستؤدي الى ارتفاع دخول عناصر الإنتاج فيه ومن ثم جذب العناصر الإنتاجية باتجاه القطاع المزدهر من القطاعات الأخرى مما يؤدي الى تراجعها وإذا كان هذا القطاع المزدهر هو القطاع النفطي الذي يتميز بأستخدامه لعمالة قليلة مقارنة ببقية القطاعات فالمحصلة النهائية حصول بطالة بسبب أهمال بقية القطاعات مقابل تنمية القطاع النفطي ، اما اثر الانفاق ينعكس اثره في بلدان ريعية ذات هياكل انتاجية غير مرنة في ارتفاع مستويات الاسعار وبالتالي يتلخص اثر الموارد في ارتفاع معدل البطالة ويتلخص اثر الانفاق في ارتفاع مستوى الاسعار . مما يعني ان المرض الهولندي يخلق ظاهرة التضخم الركودي المتمثلة بأرتفاع مستوى البطالة وارتفاع في الاسعار وهو دليل على انتهاء التبادل بين التضخم والبطالة في الامد القصير .

### المطلب الثالث : البطالة في الاقتصاد العراقي 1990-2003

يعد الاقتصاديون اي قدر من البطالة مهما كان ضئيلاً يشكل خسارة اقتصادية واجتماعية مركبة وعلى مديات زمنية مختلفة ومضاعفة ويجتهدون في حسابها ووضع المعايير والاساليب والطرق الرياضية ليبرهنوا على خطورتها ولعل اكثر حساب للخسارة الاقتصادية لبطالة اي عنصر من عناصر الانتاج وضوحاً هي تلك التي تعتمد على عناصر الانتاج وعدد العاطلين من كل عنصر ومعدل انتاجية العنصر العاطل مقارنة بأقرانه عند الاستخدام ومعدل سعر الوحدة الواحدة من ناتج ذلك العنصر وطول المدة الزمنية التي استثمر فيها العنصر الانتاجي بحالة البطالة ويمكن حساب الخسارة الاقتصادية للبطالة وفق المعادلة الآتية : (حسين ، 2012 ، 87)

( الخسارة الاقتصادية للبطالة = عدد عناصر الانتاج العاطلة \* معدل انتاجية العنصر الواحد \* معدل سعر الوحدة الواحدة من الناتج \* المدة الزمنية للعنصر المتعطل ) .



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]

يعد الاستخدام مؤشر يعكس الزيادات في الناتج المحلي، وان نقص الاستخدام وتعطل قوة العمل يعكس بالضرورة زوال الغطاء السلعي الانتاجي كمكون للناتج المحلي، وتعد البطالة في العراق من اخطر المشكلات الاقتصادية وتعود جذورها الى مايزيد عن ربع قرن، واختلفت اشكالها باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية شهدها العراق، اذ ان الاسباب الحقيقية لظاهرة نقص الاستخدام تعود الى تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد تنمية في السبعينات الى اقتصاد حرب في الثمانينات والى اقتصاد مضاربة مالية في التسعينات والى اقتصاد القطاع العام الطارد للقطاع الخاص والمعرز لظاهرة البطالة المقنعة والاستخدام الناقص في الالفية الثالثة.

وخلال عقد التسعينات موضوع البحث استهل هذا العقد بحرب قاسية وتدمير جزء كبير من البنى التحتية للاقتصاد وفرض حظر اقتصادي شامل انعكس في تدنية الموارد المالية ونقص الاستثمار الانتاجي وروج الاستثمار المالي المضارب في اسواق العملة، وبالتالي تغيرت ملامح الاقتصاد العراقي بالكامل، فتحوط الى صورة قاتمة تسودها الاختلالات الهيكلية الكلية تدور فيها المتغيرات الاقتصادية ولاسيما الاستخدام في حلقة مفرغة فتحول الاقتصاد العراقي بالتتابع من اقتصاد وفرة الى اقتصاد ازمة الى اقتصاد بلا هوية (شعلان، 2005، 367-368)

من الواضح ان الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي عمقت من مشكلة نقص الاستخدام والذي انعكست في تدهور مستويات الناتج المحلي الاجمالي وبلوغه معدلات نمو سالبة على الرغم من المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في تكوين الناتج اضافة الى القطاع الخدمي الهامشي في تكوين هذا الناتج، الا ان تعثر القطاع النفطي في الانتاج والتصدير كما عكسته سنوات الحصار الاقتصادي المناقضة لسنوات الوفرة المالية سبب رئيسي في توقف الانشطة الاستثمارية في الاقتصاد بسبب نقص الموارد المالية الربعية وما تشكلت من ثقل في استراتيجيات الانفاق الحكومي والموازنة العامة بالاجمال اذ يساهم قطاع النفط كمعدل في ايرادات الموازنة العامة يتراوح ما بين 68%\_98% كما تشير معظم الدراسات الاقتصادية الى ذلك، لذا يؤثر قطاع النفط وموارده المالية في قدرة الانفاق الحكومي الاستثماري على استيعاب قوة العمل العاملة حسب المنطق الاقتصادي الكينزي . ( عبيد ، 2013 ، 71 )

ان المعدلات العالية للبطالة والتي يعكسها الجدول (3) تعبر عن فشل اداء السوق المحلي، وان معدلات البطالة شهدت ارتفاعاً تدريجياً ولم تتناقص اذ زادت معدلات البطالة من 5.5% في العام 1990 الى 28% في العام 2003، وبديل ذلك على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي خلال فترة الحصار الاقتصادي اذ انخفض الناتج غير النفطي بمعدل نمو سالب (-42.8) في عام 1991 وارتفع معدل الناتج غير النفطي الى معدل نمو موجب (49.2) في عام 1993 الا ان ذلك لم يخفف من معدل البطالة بل ارتفعت الى (8.5) عام 1993. واجمالياً خلال الفترة (1990-2003) تذبذبت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي باتجاه الانخفاض والزيادة المحدودة خلال سنوات قليلة لم تترك أثراً واضحاً في تقليل معدل البطالة، على الرغم من السياسات المالية التوسعية، ولم يترك توقيع الحكومة العراقية مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة ورفع الحظر الجزئي عن مستلزمات الانتاج المستوردة أثراً في انخفاض حجم البطالة، بسبب التشوه الحاصل في البنية التحتية للاقتصاد العراقي الذي يعظم من (k/y) وتخفيض هامش الربح وتقليل من حجم الاستثمار وبلغت اعلى معدل للبطالة خلال الحصار الاقتصادي في سنة 2003 اذ تجاوزت 28% وهو معدل غير طبيعي لم تشهده اقتصاديات الدول النامية.

### المطلب الرابع : البطالة في الاقتصاد العراقي 2004-2014

من الواضح ان المؤشر الاساسي على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي هي زيادة معدلات البطالة، فقد شهد سوق العمل في العراق بعد عام 2003 معدلات مرتفعة للبطالة بكافة صنوفها الصريحة والمقنعة او الضعيفة الانتاجية والسبب في ذلك يعود الى جملة اسباب اتصفت بها فترة ما بعد عام 2003 على اثر الاحتلال الامريكي للعراق نورد منها ما يأتي :

- 1- حل مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية وعدد من الوزارات المدنية على اثر قرار سلطة الائتلاف الموقته.
- 2- توقف المنشآت الاقتصادية على اثر تدمير الخطوط الانتاجية فيها بسبب الحرب حيث توقفت أكثر من 192 منشأة اقتصادية عامة كما اشارت الى ذلك الكثير من الدراسات حول الاقتصاد العراقي.



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

3- هروب رؤوس الاموال العراقية الى الخارج بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي مما عطل الكثير من المشروعات الاقتصادية القادرة على تخفيض نسب البطالة

أن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والاختلالات الهيكلية المقيدة لدوال الانتاج وافتقاد الموازنة العامة للدولة للبرامج الاقتصادية، والفساد الاداري والمالي وضعف نسب التنفيذ للموازنة الاستثمارية للدولة وراء تفاقم مشكلة البطالة في العراق التي بلغت متوسطها العام للمدة من 2004-2008 بحدود (16% كمتوسط) وهي معدل بطالة عالي يشير الى تراجع القطاع الانتاجي على الرغم من استيعاب قوة العمل في القطاع الحكومي الذي تنخفض فيه معدلات الانتاجية الحدية لقوة العمل، وحسب الجدول (3) انخفضت معدلات البطالة من 26.8% في عام 2004 الى 8% في عام 2011 ويعود ذلك الى سياسة التوظيف الحكومي اذ توجهت الحكومة نحو رفع معدلات التشغيل واستيعاب العاطلين عن العمل في الدوائر الحكومية ثم شهد معدل البطالة تزايداً في عام 2012 لغاية 2014 ويعود ذلك الى انخفاض مستوى التوظيف والظروف الامنية الصعبة وزيادة اعداد المتخرجين دون استيعابهم في سوق العمل الحكومي والخاص .

وترتبط البطالة بالفقر ارتباطاً وثيقاً وتشكل العلاقة بينهما تحدياً كبيراً للتنمية في العراق وبخاصة ان نوع البطالة في العراق هي بطالة هيكلية (( والتي تعني كما موضح في المبحث الاول ان البطالة الهيكلية تجعل المعدل الفعلي للبطالة يفوق معدلها الطبيعي )) وان الاسباب الهيكلية للبطالة تكمن في نمط النمو الاقتصادي المتمحور حول الاعتماد بشكل كبير على النفط، وتفتقر قوة سوق العمل التي ترتفع نسبتها في الشباب الى التدريب والمهارات الاساسية حيث يمتاز هذا السوق بالاعتماد شبه التام على القطاع العاع في خلق فرص العمل، ويبلغ معدل البطالة بين الشباب بحدود 33.4% وقد أدت زيادة السكان وتخلى الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وسوء التخطيط وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوة العاملة الى تفاقم مشكلة البطالة في العراق. (الزبيدي، 2007، 104)

ويهيمن القطاع العام على الاقتصاد العراقي، فالحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة توظف نصف القوى العاملة تقريباً كما تعتمد غالبية السكان في دخلها على التوظيف الحكومي او التحويلات المالية من الدولة، وأن معدل البطالة ما يزال مرتفعاً ولا يزال الفقر متفشياً (الفقر هو عائق النمو الاقتصادي) ويبلغ عدد السكان تحت سن 15 حوالي 41% من تعداد السكان وتفتقر القوة العاملة للمهارات الاساسية نتيجة لسنوات الحروب والعقوبات الاقتصادية (1990-2003) والهجرة والنزوح من عام 2003 وتتسم القدرات الادارية بأنها ضعيفة على كافة المستويات وأن بيئة الاعمال تعاني من الضعف ويقع العراق في أدنى قائمة الترتيب العالمي لسهولة ممارسة الاعمال جراء ضعف الحوكمة وعدم كفاءة النظام القضائي وعدم اتساق القواعد التنظيمية وعدم استقرار الامن ويقل الاستثمار الاجنبي خاصة في القطاع غير النفطي عن نظيره في البلدان الاخرى المصدرة للنفط في المنطقة (صندوق النقد الدولي، 2013، 5-7)

جدول (3) معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

السنة	U%	GDPno	GDPno %	السنة	U%	GDPno	GDPno %
1990	5.5	14315.6	-	2003	28.1	13243.6	-28.05
1991	6.5	8177.1	-42.88	2004	26.8	22024.6	66.30
1992	7.5	10172.3	24.40	2005	17.9	25342.2	15.06
1993	8.5	15185.3	49.28	2006	17.5	28763.9	13.50
1994	10.5	14950.2	-1.55	2007	11.7	27999.4	-2.66
1995	12.9	14702.8	-1.65	2008	15.3	28920	3.29
1996	13.9	16398.6	11.53	2009	14	31252.2	8.06
1997	15.4	13791.9	-15.90	2010	12	34044.6	8.94
1998	17.4	14671.9	6.38	2011	8	36988.9	8.65
1999	20.2	16587.6	13.06	2012	12	41541	12.31
2000	22.4	16628.9	0.25	2013	18.7	44560.1	7.27
2001	24.6	17816.3	7.14	2014	18.9	41586.4	-6.67
2002	26.7	18406.6	3.31	معدل النمو السنوي المركب للبطالة = 5%			

المصدر : وزارة التخطيط - النشرات الاحصائية للسنوات 1990-2014 (نقلأ عن أطروحة الدكتوراه للطالبة أسراء عبد فرحان 2016).



تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]

المبحث الثالث/ تقدير العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة وفق

نموذج ARDL

المطلب الاول : اختبار جذر الوحدة وفق اختبار ديكي- فولر الموسع Dicky – fuller Augmented

للسلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط ومعدل البطالة .  
ولاجراء اختبار ديكي- فولر الموسع على السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية فقد تم اختبار السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ومعدل البطالة للمستوى والفرق الاول (بحد ثابت و بحد ثابت واتجاه عام) عند مستوى (5%)، فأتضح ان السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ساكنة في المستوى العام اي متكاملة من الدرجة I(0) وأن السلسلة الزمنية لمعدل البطالة لم تكن ساكنة بالمستوى العام وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الاول لها اي متكاملة من الدرجة I(1) ولا تعاني من جذر الوحدة مما يعني امكانية رفض فرضية العدم (Ho:B=0) القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة (Ho:B≠0) التي تنص على سكون السلسلة الزمنية ، وان المعنى الاقتصادي لاختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الاقتصادي يتلخص في الحصول على تقديرات حقيقية للعلاقة بين متغيرات النموذج وليس تقديرات زائفة Spurious Regression والتي تنعكس في عدم وجود علاقة منطقية بين متغيرات النموذج في حين ان معامل التحديد  $R^2$  للعلاقة الزائفة عالي جداً بالإضافة الى تجنب حدوث مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج اي الارتباط بين المتغيرات العشوائية في النموذج ، حيث اختبارات جذر الوحدة تقيس استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج وتبين العلاقة المعنوية لهذا الاستقرار بين السلاسل الزمنية. وكما موضحة في الجداول الاتية مع التنبؤ ان جميع الجداول مصدرها البرنامج الاحصائي ( Eviews )

(9)

جدول (4) اختبار D.F للسلسلة الزمنية في المستوى العام والفرق الاول (1990-2014)

Time series	/ Different 1 Level		Integration
	Constant	Constant . Liner Trend	
U	1.738642	1.597560	I(0)
GDPO	7.346635	7.379026	I(0)
GDPNO	6.594458	6.356718	I(0)
U	3.713208	3.705293	I(1)
Critical Values	1%	3.752946	4.416345
	5%	2.998064	3.622033
	10%	2.638752	3.248592

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]

**المطلب الثاني : اختبار جذر الوحدة وفق اختبار فيليبس- بيرون (Philips - Perron) للسلسلة**

**الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط ومعدل البطالة**

ولاجراء اختبار فيليبس- بيرون على السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية فقد تم اختبار السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ومعدل البطالة للمستوى والفرق الاول (بعد ثابت او بعد ثابت واتجاه عام) عند مستوى (5%)، فأتضح ان السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ساكنة في المستوى العام اي متكاملة من الدرجة I(0) وأن السلسلة الزمنية لمعدل البطالة لم تكن ساكنة بالمستوى العام وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الاول لها اي متكاملة من الدرجة I(1) ولا تعاني من جذر الوحدة مما يعني امكانية رفض فرضية العدم ( $H_0: B=0$ ) القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة ( $H_0: B \neq 0$ ) التي تنص على سكون السلسلة الزمنية وكما موضحة في الجداول الاتية مع التنويه ان جميع الجداول مصدرها البرنامج الاحصائي (Eviews 9) :

جدول (5) اختبار P.P للسلسلة الزمنية في المستوى العام والفرق الاول (1990-2014)

Time series	/ Different 1 Level		Integration
	Constant	Constant . Liner Trend	
U	1.860549	1.711175	I(0)
GDPO	7.249639	8.104618	I(0)
GDPNO	7.068009	6.767179	I(0)
U	3.702529	3.698593	I(1)
Critical Values	1%	3.752946	4.416345
	5%	2.998064	3.622033
	10%	2.638752	3.248592

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

ويمكن توضيح سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بالرسوم البيانية التالية ، وان مصدر هذه الرسوم البيانية هو البرنامج الاحصائي (Eviews 9) :

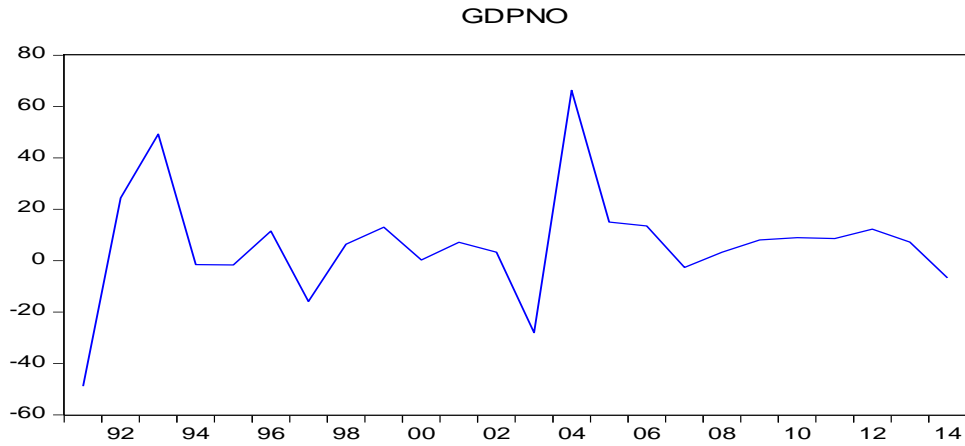
Graph (3) Stationary of Time Series In Level for GDPO



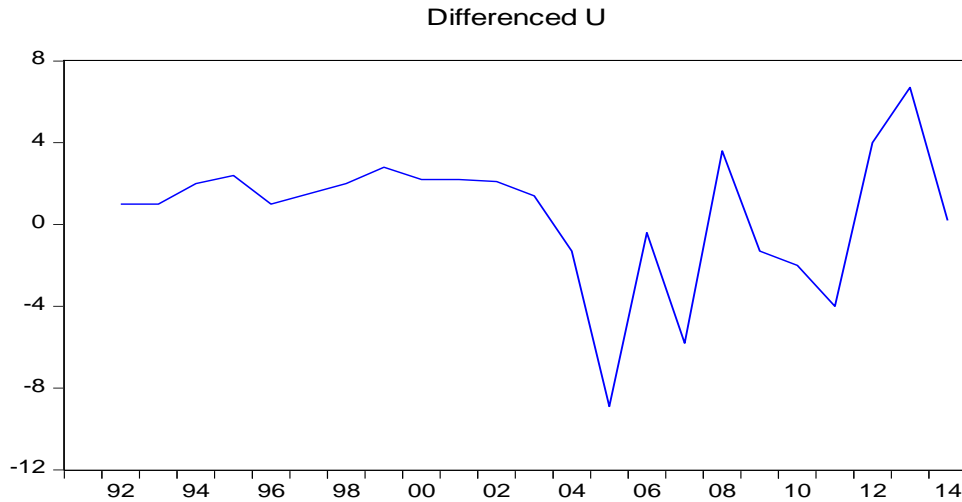
Graph (4) Stationary of Time Series In Level for GDPNO



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]



Graph (5) Stationary of Time Series In 1<sup>st</sup> difference for U



### المطلب الثالث : تقدير العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط و

#### معدل البطالة .

وبسبب سكون السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط عند المستوى العام وسكون السلسلة الزمنية لمعدل البطالة عند الفرق الاول نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للبطالة الموزع ARDL لبيان وجود علاقة طويلة الاجل وتوازن بين متغيرات النموذج ، وان المعنى الاقتصادي لنموذج الانحدار الذاتي للبطالة الموزع ARDL هو التحقق من وجود وعدم وجود علاقة تكامل وتوازن طويل الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، ويتضح من الجدول (6) و (7) و (8) عدم وجود توازن بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغيرات المستقلة ( الناتج المحلي الاجمالي مع النفط والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط) حيث ان قيمة F المحتسبة في اختبار الحدود وفق نموذج ARDL غير معنوية احصائياً اي اقل من القيمة الحرجة عند حدها الادنى وهذا يعني قبول فرضية عدم التنص على عدم وجود علاقة توازن طويل الاجل بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغيرات المستقلة ( الناتج المحلي الاجمالي مع النفط والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ) . وسيتم تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج وفق نموذج ARDL وفق الخطوات الاتية.



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

1- تقدير العلاقة الطويلة الاجل والتوازن بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط و معدل البطالة وفق نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

جدول (6) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL ( الناتج المحلي الاجمالي مع النفط والبطالة )

Test Statistic	Value	K
F- Statistic	2.605117	1
Critical Value Bounds		
Significance	الحد الادنى	الحد الاعلى
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

2- تقدير العلاقة الطويلة الاجل والتوازن بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط و معدل البطالة وفق نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

جدول (7) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL ( الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط والبطالة )

Test Statistic	Value	K
F- Statistic	3.074930	1
Critical Value Bounds		
Significance	الحد الادنى	الحد الاعلى
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

3- تقدير العلاقة الطويلة الاجل والتوازن بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط ومعدل البطالة وفق نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL ( جميع المتغيرات دفعة واحدة )

جدول (8) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL ( الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط والبطالة )

Test Statistic	Value	K
F- Statistic	2.594115	2
Critical Value Bounds		
Significance	الحد الادنى	الحد الاعلى
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]

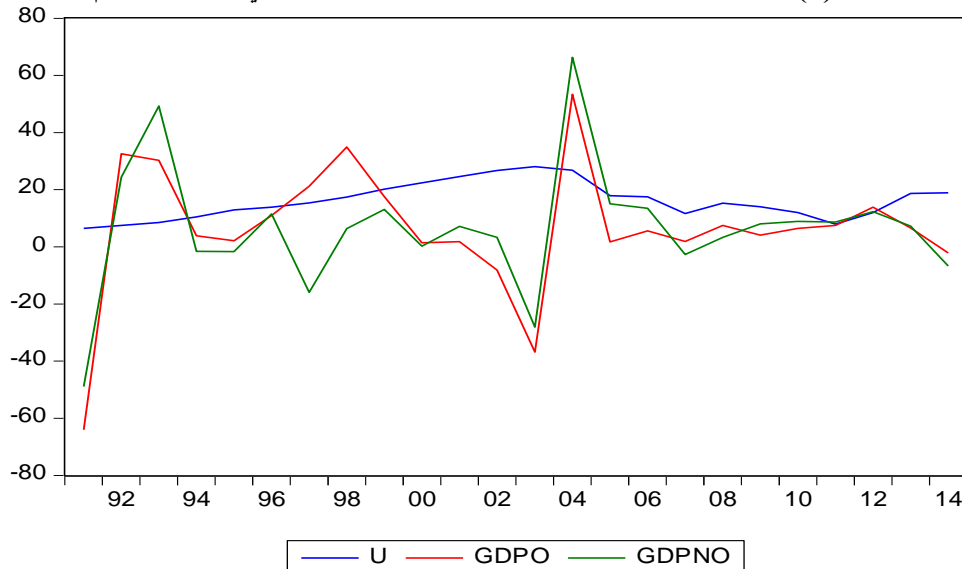
4- تقدير التكامل المشترك والعلاقة الطويلة الاجل - نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL. بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط ومعدل البطالة . يوضح الجدول (9) عدم وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغيرات المستقلة ( الناتج المحلي الاجمالي مع النفط والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ) حيث ان قيمة T المحتسبة في اختبار التكامل المشترك والعلاقة الطويلة الاجل وفق نموذج ARDL غير معنوية بمستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص عدم وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة ( الناتج المحلي الاجمالي مع النفط والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط) .

( الناتج المحلي الاجمالي مع ARDL (9) المقدرات الطويلة الامد والتكامل المشترك لنموذج النفط والبطالة )

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7323	-0.346852	0.204784	-0.071030	GDPO
0.2564	-1.170193	0.462610	-0.541343	GDPNO
0.0002	4.580315	4.248235	19.458253	C
Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7413	-0.334767	0.041420	-0.013866	D(GDPO)
0.0994	-1.728161	0.112961	-0.195215	CointEq(-1)
0.2862	-1.097448	0.035557	-0.039022	D(GDPNO)
0.1178	-1.638259	0.103273	-0.169188	CointEq(-1)

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

شكل (6) السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة في المستوى العام







## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

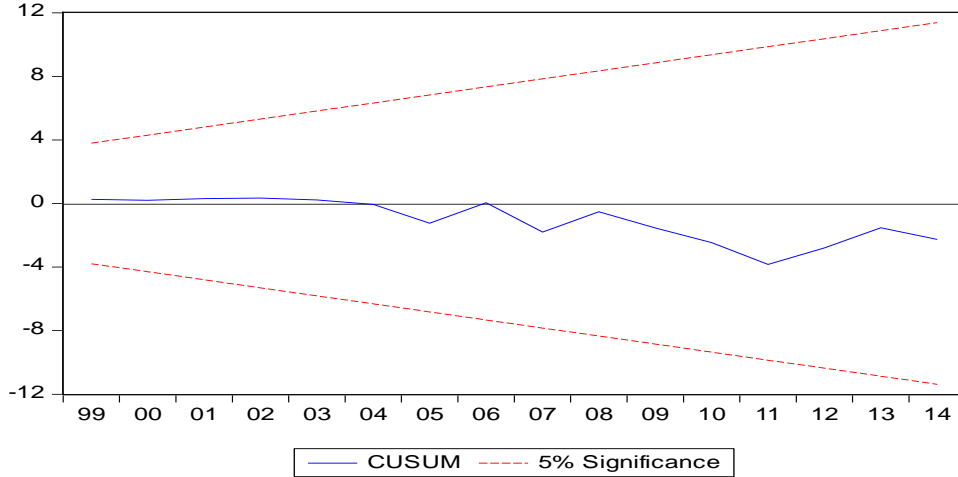
5- اختبار والد للتعرف على العلاقة القصيرة الاجل بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي بالنقط )

جدول ( 10 ) اختبار والد للعلاقة القصيرة الاجل بين متغيرات النموذج المقدر

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Probability	df	Value	Test Statistic
0.1450	16	-1.532097	t-statistic
0.1450	(1, 16)	2.347322	F-statistic
0.1255	1	2.347322	Chi-square
Null Hypothesis: C(2)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
0.205103	-0.314238	C(2)	
Restrictions are linear in coefficients.			

في اختبار Wald Test طالما قيمة Chi-square غير معنوية بدلالة قيمة الاحتمالية Probability (0.1255) فإن يشير الى عدم وجود علاقة قصيرة الامد بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي بالنقط )

المقدر للعلاقة الطويلة والقصيرة الاجل ARDL الشكل (7) اختبار السكون الهيكلي لنموذج

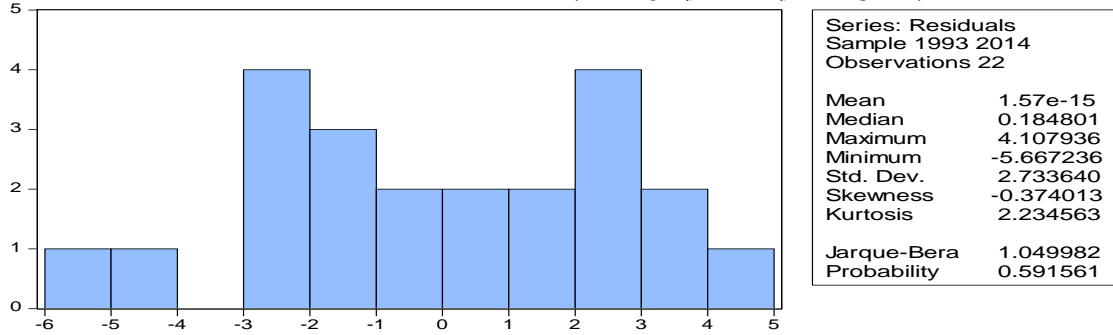


الشكل (7) يوضح اختبار السكون الهيكلي لنموذج ARDL المقدر للعلاقة الطويلة والقصيرة الاجل للمتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي بالنقط ) من خلال اجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) The Cumulative Sum of the Recursive Residuals ويلاحظ اذا كان الرسم ما بين الحدود الحرجة بمستوى 5% تبعاً للاطار الزمني في هذه الحالة يتم قبول فرضية البديلة القائلة بسكون السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج المقدر وفق ARDL.



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]

6- اختبار Jarque – Bera لاختبار جودة وكفاءة النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي مع النفط )



طالما قيمة اختبار Jarque – Bera غير معنوية بدلالة قيمة الاحتمالية Probability ( 1.049982 ) اي اكبر من 5 % هذا يعكس قبول فرضية العدم اي ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي وان هذا مؤشر جيد على جودة وكفاءة النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي مع النفط )

7- اختبار والد للتعرف على العلاقة القصيرة الاجل بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط )

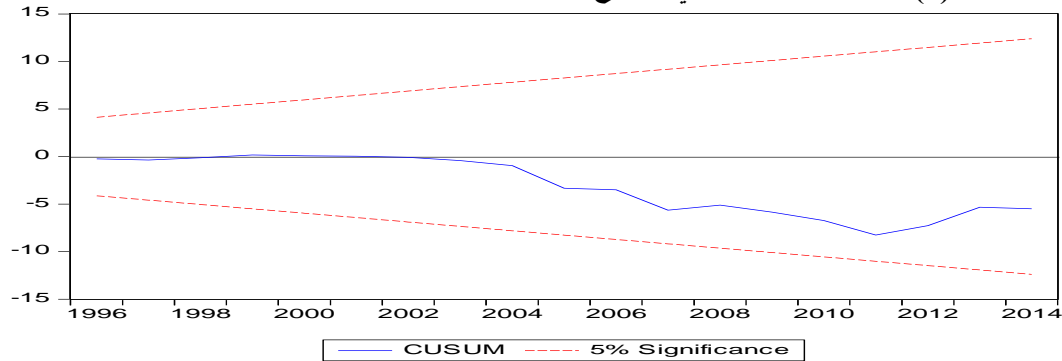
جدول ( 11 ) اختبار والد للعلاقة القصيرة الاجل بين متغيرات النموذج المقدر

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Probability	df	Value	Test Statistic
0.2862	19	-1.097448	t-statistic
0.2862	(1, 19)	1.204393	F-statistic
0.2724	1	1.204393	Chi-square
Null Hypothesis: C(2)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
0.035557	-0.039022	C(2)	

Restrictions are linear in coefficients.

في اختبار Wald Test طالما قيمة Chi-square غير معنوية بدلالة قيمة الاحتمالية Probability ( 0.2724 ) فأن يشير الى عدم وجود علاقة قصيرة الامد بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط )

الشكل (8) اختبار السكون الهيكلي لنموذج ARDL المقدر للعلاقة الطويلة والقصيرة الاجل

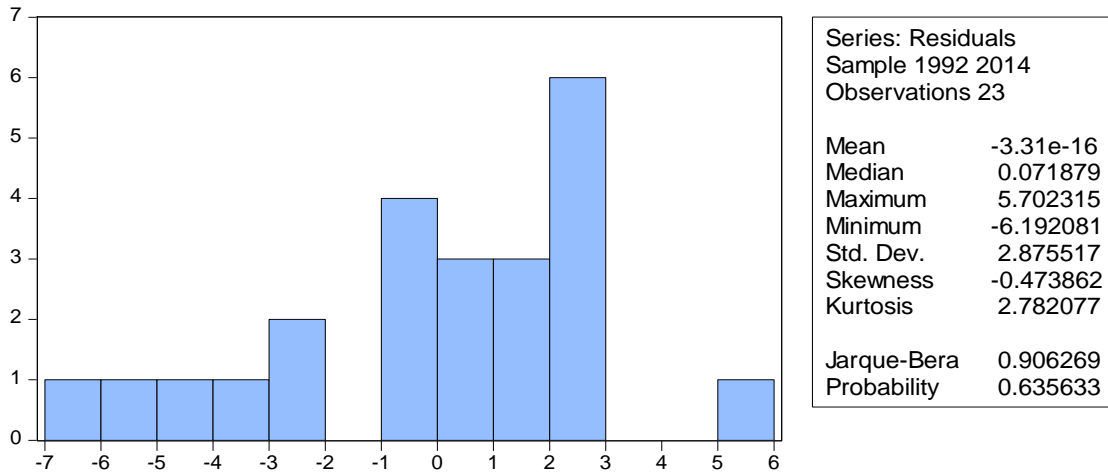




## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة [1990-2014]

الشكل (8) يوضح اختبار السكون الهيكلي لنموذج ARDL المقدر للعلاقة الطويلة والقصيرة الاجل للمتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ) من خلال اجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) **The Cumulative Sum of the Recursive Residuals** ويلاحظ اذا كان الرسم ما بين الحدود الحرجة بمستوى 5% تبعاً للاطار الزمني في هذه الحالة يتم قبول فرضية البديلة القائلة بسكون السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج المقدر وفق ARDL

8- اختبار Jarque – Bera لاختبار جودة وكفاءة النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط )



طالما قيمة اختبار Jarque – Bera غير معنوية بدلالة قيمة الاحتمالية **Probability (0.906269)** اي اكبر من 5 % هذا يعكس قبول فرضية عدم اي ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي وان هذا مؤشر جيد على جودة وكفاءة النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع ( البطالة ) والمتغير المستقل ( الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط )

### الاستنتاجات :

- 1- ان ظاهرة البطالة في العراق تعود الى الاستخدام غير الكفوء للموارد الاقتصادية حيث المعدلات العالية للبطالة طول سنوات البحث والتي تؤثر وتعطي دلالة ان الاقتصاد العراقي يعمل دون مستوى امكاناته الانتاجية المتاحة وفق ادبيات قانون أوكن الذي يوضح العلاقة العكسية بين معدل نمو الناتج ( الفجوة الموجبة للناتج ) ومعدل نمو البطالة ( الفجوة السالبة للبطالة )  
$$(U_A - U_P) = -0.5 (Y_A - Y_P)$$
- 2- ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة بطالة متأصلة وان استراتيجيات ادارة الثروة في العراق لم تجد حلاً لهذه المشكلة خلال فترة البحث على الاقل .
- 3- ان البطالة في العراق بالدرجة الاساس هي بطالة هيكلية نتيجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الى جانب الادارة العامة لوسائل الانتاج التي تزيد من معدلات البطالة لا تخفيضها .
- 4- ان التركيبة الناتج المحلي الاجمالي في العراق وراء تعميق مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي .
- 5- الاقتصاد العراقي يعاني من المرض الهولندي باثري الانفاق والموارد مما كان سبباً في تزامم التضخم والبطالة في العراق .
- 6- ان الصفة الربعية للناتج المحلي الاجمالي وراء تعميق مشكلة البطالة في العراق .



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

- 7- أظهرت النتائج القياسية بسكون السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط في المستوى العام وسكون السلسلة الزمنية لمعدل البطالة في الفرق الاول .
- 8- أظهرت النتائج القياسية حسب نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL عدم وجود علاقة قصيرة وطويلة الامد بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ومعدل البطالة من جهة وعدم وجود علاقة قصيرة وطويلة الامد بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ومعدل البطالة من جهة ثانية ويعود سبب عدم وجود علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة الى ان سياسة التوظيف في العراق وعلى مر العقود الاخيرة لا ترتبط بالانتاج والانتاجية .

### التوصيات :

- 1- بناء قاعدة بيانات لسوق العمل لغرض تحديد مستوى ملائمة الفرص الاستثمارية الحقيقية لمدخلات هذا السوق .
- 2- معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي عبر تدخل الدولة وبناء شراكة اقتصادية مع القطاع الخاص .
- 3- خصخصة المشاريع الحكومية غير المنتجة والتي تشهد ارتفاع في معدلات الاستخدام غير الكفوء وتطويرها بما تسهم في تقليل معدل البطالة .
- 4- تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على الربح النفطي عبر خطط اقتصادية موضوعة بدقة لمعالجة مشكلة البطالة .
- 5- دعم القطاع الخاص وتوسيع افاق الاستثمار الخاص والسوق المحلية .
- 6- تطوير سوق العمل عبر خلق المهارات والخبرات بهدف التقليل من المشكلة الهيكلية للبطالة .
- 7- تسهيل الاجراءات التي تخص المشروعات الاستثمارية الخاصة عبر اشراك الدولة كرافعة مالية ومساندة قانونية مرحلية لغرض التخفيف من مشكلة البطالة ورفع معدلات الناتج .
- 8- ان التحليل القياسي اثبت قوة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ومعدل البطالة وهذا ما يدفعنا الى تطوير تركيبة الناتج المحلي وتتبعها بما يتلائم مع سوق العمل العراقية .

### المصادر :

#### أولاً : المصادر باللغة الاجنبية

- 1- Vasudeven, Hari , Introductory Macroeconomics , National Council Of Educational Reaserach and Training , 2007
- 2- Welfens , Paul J.J. , Innovations In Macroeconomics , European Institute For International Economics Relation

#### ثانياً : المصادر باللغة العربية

- 3- ابدجمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، تعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999 .
- 4- الاسدي ، الحميد ، يوسف علي عبد و ميثم عبد ، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية الاقتصادية، المجلد (10) ، العدد (37) ، 2014 .
- 5- أوسيلفان وآخرون ، الاقتصاد الكلي ( المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات ) ، مكتبة ناشرون ، لبنان ، 2014 .
- 6- الجابري ، قصي عبود فرج ، بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر ، اطروحة الدكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد المستنصرية 1995 .
- 7- الجنابي ، مهدي ، نبيل مهدي وعيسى محمد ، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي ، دراسة قياسية للمدة (1990-2010) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (16) ، العدد (2) ، 2014 .



## تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2014]

- 8- الجنابي ، هيثم عبد القادر ، تحليل العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ( 1981-2006 ) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (19) ، العدد (73) ، 2014 .
- 9- جوارتني ، استروب ، جيمس و ريتشارد ، الاقتصاد الكلي ، الاختيار العام والخاص ، تعريب د.عبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999 .
- 10- حسين ، عيادة سعيد ، البطالة في الاقتصاد العراقي ، أسبابها وسبل معالجتها ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (4) ، العدد (8) ، 2012 .
- 11- خليل ، سامي ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الاول ، وكالة الاهرام للتوزيع والنشر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1994 .
- 12- درويش ، حسين ديكان ، أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (15) ، العدد (1) ، 2008 .
- 13- الزبيدي ، حسن لطيف كاظم ، الفقر في العراق من منظور التنمية البشرية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، السنة الرابعة عشر ، العدد (38) ، 2007 .
- 14- زكي ، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، 1988 .
- 15- ساملسون ، نوردهاوس ، بول آيه وويليام دي ، علم الاقتصاد ، مكتبة ناشرون ، لبنان ، 2006 .
- 16- شعلان ، هشام ياس . اصلاح الاقتصاد العراقي ، رصيد الماضي وتوقعات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المؤتمر العلمي السابع \_ عدد خاص ، بغداد 2005 .
- 17- صندوق النقد الدولي 2013.
- 18- عبد العزيز ، اكرام، الاصلاح المالي بين منهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد 2002 .
- 19- عبيد ، باسم خميس ، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو في العراق للمدة 1990-2010 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2013 .
- 20- فرحان ، أسراء عبد ، تأثير التضخم المستهدف والناتج المحتمل في السياسة النقدية للعراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2016 .



## Estimation & Analysis Relationship between Growth rate GDP and Unemployment Rate In Iraqi Economic in Period (1990-2014)

### Abstract

It reflects the gross domestic product in any country total output of goods and services by the size of the country's citizens and foreign residents during the period of the year and reflect the contribution of the commodity sectors of the economy and the distribution and service in the composition of output. And gross domestic product in Iraq as an indicator dominated in the composition of oil output, along with the contribution of the service sector, as the gross domestic product is the output of a yield lien and subjected GDP in Iraq to a series of declines succession due to vibrations of the oil market during the economic blockade on the one hand and stop imported production inputs, lack of arriving in commodity sectors productivity on the other hand, which is reflected in the rise in unemployment in the Iraqi economy, therefore, use the index reflects increases in gross domestic product, and that the lack of use and the disruption of the labor force necessarily reflect the demise of the commodity cover production as a component of the output of a local, unemployment is Iraq's most dangerous economic problems and traces its roots back to more than a quarter of a century, and varied forms different depending on the political and economic conditions seen in Iraq, as the real reasons for the phenomenon of lack of use dating back to transform the Iraqi economy from the development of the economy in the seventies into a war economy in the eighties and into financial speculative economy in the nineties and into the territory's economy General extruder private and enhanced sector to the phenomenon of disguised unemployment and the use of incomplete in the third millennium, conclusion that high unemployment rates reflect the performance of the local market failure, and high unemployment rates have been rising gradually not decreasing, and indicates that the decline in GDP of non-oil despite the financial policies expansionist .

**KEY WORDS :** Gross Domestic Product , Potential Output , Actual Output, Resources Effect , Spending Effect , Okun\*s Law, Full Employment .